

## ردود فعل نيابية استنكرت قرار النيابة: بعيد عن الحكمة النيابة العامة تقرر استمرار حجز النواب السابقين إلى الأبد



نواب سابقون ومواطنون امام قصر العدل تضامنا مع المحتجزين (قاسم باشا - هاني عبدالله)

بعد انتهاء التحقيق مع النواب الثلاثة السابقين خالد الطاحوس وفلاح الصواغ ويدر الداهوم من قبل النيابة العامة والمتهمين في قضايا أمن دولة على خلفية المساس بالذات الاميرية في أحداث ندوة «النملان» تم نقلهم الى مبنى أمن الدولة مساء امس الاول بعد قرار النيابة استمرار حجزهم الى يوم الأحد المقبل. وإثر ذلك اعتصم العديد من النواب السابقين والقوى والحركات الشبابية تضامنا مع المحتجزين من النواب وشباب ساحة الإرادة مطالبين بالإفراج الفوري عنهم، ومؤكدين في الوقت نفسه استمرار اعتصاماتهم الى ان يتم الإفراج عنهم وتلبية مطالبهم وقد شارك بالاعتصام النواب السابقون مسلم البراك وأحمد السعدون ومحمد هياف ومبارك الوعلان ونائب المرادس وخالد شخير وحمد المطر وعبدالله البرغش وعبدالله الطريجي وفیصل

المسلم وسالم النملان وأحمد بن مطيع، والصيفي مبارك الصيفي ووليد الطبطبائي ود.جمعان الحريش. وقد حضر في هذا الاعتصام ممثلون عن منظمة العفو الدولية. هذا، ومازالت ردود الأفعال مستنكرة لاستمرار حجز النواب السابقين خالد الطاحوس وفلاح الصواغ ويدر الداهوم، وقال النائب السابق محمد هياف من حسابه على تويتر، إن حبس النواب إلى يوم الأحد هو قرار غير موفق من النيابة ولا يلائم المرحلة التي نمر بها، ويزيد إشعال الفتنة في البلاد ويزيد من تهيج الشارع وهو قرار بعيد عن الحكمة.

من جانبه، قال عضو مجلس الأمة المبطّل د.عادل الدمخي ان الكويت تعيش في مفترق الطرق فأما أن نصلح ونصحي من أجل البلد، وإما نتنصر إرادة الفساد وينتصر المتنفذون. بدوره، استنكر النائب السابق مبارك الوعلان أنه خلال

● خالد الشمري  
سلطان العبدان



اعتصامات امام ساحة قصر العدل



ممثلوا منظمة العفو الدولية مع البراك امام ساحة قصر العدل



نواب وقوى وحركات شبابية معتصمون تضامنا مع النواب المحتجزين

## الحركة السلفية: مراسيم الضرورة تدخل البلاد في نفق مظلم

أصدرت الحركة السلفية بياناً اسس حول الاحداث السياسية الراهنة وجاء فيه الآتي: الحمد لله القائل في محكم التنزيل (وأمرت لأعدل بينكم) والنأهي عن الفساد في قوله (ولا تفسدوا في الارض بعد اصلاحها) وقاهر الظلم سبحانه وتعالى في قوله (وكذلك أخذ ربك إذا أخذ القرى وهي ظالمة، ان أخذها ليم شديد).

والصلاة والسلام على النبي النبي والهادي المبشر، وبعد... فإطلاقاً من قول النبي ﷺ: «ما من عبد استرعاه الله رعيته، فلم يحطها بنصحه، الا لم يجد رائحة الجنة» رواج البخاري، وعند مسلم «الا حرم الله عليه الجنة». وقوله ﷺ «من اعان ظالماً ليدحض بباطله حقاً، فقد برئت منه ذمة الله، وذمة رسوله»، لما تعاهد اهل الكويت بوثيقة بين الحاكم والمحكوم تؤكد ان الأمة صاحبة السيادة ومصدر السلطات مما جعل استقرار الكويت وأمنها لا يرتبط بالإشخاص وإنما بهذه الوثيقة التي رسخت دولة المؤسسات، لذا فإن تعطيل العمل بهذه الوثيقة يعتبر تعدياً على هذا الميثاق، الذي استوجب اختراقه باختلاف نمط توجه الخطاب السياسي بالتوجه المباشر الى صاحب الشأن والمعني به بعبارات محددة ومطالب واضحة. وأكدت الحركة على حق المطالبة بعدم التعسف باستخدام السلطة وانتهاك المراسم بالقوة وحبس الحريات في ظل غياب سلطة الرقابة الشعبية الممثلة لإرادة الأمة وقناعتها لتعزير الاستقرار والأمن للبلاد، مبيّنة ان اقرار مراسيم الضرورة بخلاف ما تعاهد عليه الشعب إنما يدخل البلاد في نفق مظلم واضطراب في المصالح الشعبية التي تستلزم مخالفتها اشاعة الفوضى والخصيان.

وأكدت الحركة السلفية انها مازالت متمسكة بطرحها باقرار الحكومة المنتخبة الشعبية وأشهر الاحزاب واستقلال القضاء وحق مخاصمة القاضي في احكامه وعدم تعديل الدوائر وعسد الاصوات الا بالاطار الدستوري للسلطة التشريعية. وحثت الحركة السلفية جميع التيارات والقوى السياسية والكتل النيابية ومؤسسات المجتمع المدني والأفراد على ضرورة التحرك الفوري والجداد لصيانة هذه الوثيقة من ايدي العابثين الذين يريدون وأد الممارسة السياسية وضرب نظام ما تعارف عليه اهل الكويت من خلال تعطيل العمل والالتفاف على مواده وحرمان الشعب الكويتي من الامتيازات السياسية في حق الرقابة والتشريع.

## جمعية المهندسين: نرفض المساس بحرية الرأي والتعبير



م. صالح باني المطيري

دعت جمعية المهندسين الى ايقاف التعرض للناشطين السياسيين ومنهم أعضاؤها وفي مقدمتهم النائب السابق م.خالد الطاحوس، مجددة رفضها المساس بمقام صاحب السمو الامير والحرص على ثوابت المجتمع الكويتي ووقف الخطاب الفئوي والطائفي. وقال أمين سر الجمعية م.صالح باني المطيري في تصريح له ان جمعية المهندسين وهي تتابع ما تشهده الساحة المحلية من أحداث فيها مساس بحرية الرأي والتعبير الحر في البلاد وتحت سقف الدستور والقانون، فإنها تحذر من اسلوب التصفيات السياسية الذي يتعرض له بعض أعضائها المهندسين الذين ينشطون سياسياً ويعبرون عن ضمير وجدان الكثيرين من أبناء الشعب الكويتي الذي اختار البعض منهم ليمثله تحت قبة قاعة عبدالله السالم غير مرة وفي مقدمة هؤلاء م.خالد الطاحوس.

وأضاف م.باني: ونحن نتابع هذه القضية فإننا على ثقة تامة بان القضاء الكويتي النزيه والشريف سيكون المآل الدائم لكل أبناء الكويت الشرفاء والذين يجهدون لتحقيق آمال وطموحات من مختلف الشرائح المجتمعية.

## دعا البنك المركزي إلى التظلم من هذا القرار العدسائي: النيابة حفظت «الإيداعات» إدارياً لقصور تشريعي

الإمانة وأقسمناً على احترام وتطبيق الدستور وسنظل على النهج نفسه.

الحكمة من قرار النيابة. أما بالنسبة للجانِب السياسي فاقاد العدسائي بأنه بعد أن شكلنا لجنة التحقيق بالإيداعات المليونية بناء على المادة 114 من الدستور، استعنا بالجهات نفسها التي استعانت بها النيابة وهم وحدة التحريات المالية في البنك المركزي وإدارة مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب في جهاز أمن الدولة، بالإضافة إلى البنوك المحلية ولم ينكر أي منهم أن هناك ارتفاعاً في أرصدة النواب الـ 13 بشكل غير طبيعي ولو لم يكن ذلك لما قدمت البنوك المحلية شكوى لأنها حريصة على سمعتها.

وأوضح انه تم الاطلاع على أرصدة النواب المتضخمة حساباتهم مع مرفق رقم القضايا، وهذا يبين أن هناك فعلا حسابات بالملايين لدى بعض النواب.

واستنكر ارتفاع أرصدهم في فترة قصيرة نحو 6 أشهر وبعضهم كان رصيده مليون دينار وبعضهم 4 ملايين وهناك ما يقارب 10 ملايين ومنهم من تضخم حسابات اقاربهم بالدرجة الأولى، والسؤال: «من أين لهم هذا؟ ولماذا وكيف؟ مؤكداً انه من حق كل مواطن أن يعرف من أين لهم تلك الملايين، وهل يبلغ ان 13 نائباً تضخمت حساباتهم في الوقت نفسه تقريبا، وفي فترة وجيزة نحو 6 أشهر صاروا أصحاب ملايين.

واختتم العدسائي تصريحه قائلاً كنا صادقين مع الشعب الكويتي، حاملين

أكد النائب المبطلة عضويته وعضو لجنة التحقيق في الإيداعات رياض العدسائي أن قضية تضخم حساب 13 نائباً لها شقان قضائي وسياسي.

وأضاف العدسائي: وليس كما يشاع أنه تمت تبرئة النيابة لا تبرئ متهما ولكن المحكمة هي من تدين أو تبرئ، مشيراً الى أن النيابة العامة حفظت القضية إدارياً، بسبب القصور التشريعي في القانون وهذا ما أشارت إليه في قرار الحفظ.

## قالت في بيان إن قوانين الجزاء وغسيل الأموال لم تعد كافية جمعية الدفاع عن المال العام: سد الثغرات التشريعية مسؤولية البرلمان

لنتائج بسبب التشريعات وهي مهمة البرلمان والنواب بالدرجة الأولى والتي لم يتم انجاز تشريعات مكافحة الفساد وتعديل قانون غسيل الأموال رغم تقديم بعض نواب 2009 اقتراحاً لتعديلات على قانون غسيل الأموال الا انها تبخرت بمجرد وصولهم للبرلمان المبطّل 2012.

وأضافت: ورغم قيام النيابة العامة بدورها بوصفها المكلفة بتحقيق أدلة ثبوت اي جريمة الا انها لم تتوصل الى ما ثبتت ان الأموال المودعة في حسابات الأشخاص المشته بهم قد تحصلت من اي جريمة او من اي مصدر غير مشروع، وكان اثبات مصدر هذه الأموال والإيداعات غير المشروعة او المنحصل من اي جريمة يعد شرطاً ضرورياً ولازماً لتوافر عناصر جريمة غسيل الأموال على وجه الخصوص، لذا انتهت النيابة العامة الى التصرف في القضايا المشار إليها بان أمرت باستبعاد شبهة الجنائية عن الوقائع موضوع هذه البلاغات وبقيدها شكواى وحفظها ادارياً.

وتابعت: وقد أشارت النيابة العامة «الى ان نصوص قانون الجزاء وقانون غسيل الأموال المعمول بهما حالياً في الكويت لم تعد كافية في الوقت الراهن لتجريم جميع الصور والوقائع التي تتعلق بالكشف عن الذمة المالية وتجريم الكسب غير المشروع» وهو يؤكد ما ذهبت اليه الجمعية منذ بداية القضية وهي اننا بحاجة لسد الثغرات التشريعية وهي مسؤولية البرلمان في اداء وظيفته الأولى وهي صناعة وصياغة التشريعات اضافة للرقابة وهو ما نتطلع له مستقبلاً حتى لا تتكرر أي شبهات للاعتداء على الأموال العامة.

## «العدالة»: أصحاب النفوذ يريدون العبث بمكتسبات الأمة

الحقائق وتقديم المشورة التي تحقق المصالح العليا للبلاد وللشعب الكويتي الكريم مؤكدة على دور العلماء والدعاة خاصة لما حملهم هذا الدين من أمانة عظيمة في بيان الحق والنصح للخلق ومن أجل عمل الدعوة ما يقومون به من دور في نصح الراعي والرعية بما يصلح الله به البلاد والعباد فيبينون للرعاي حقوق الرعية عليه وتذكروه بها كما جاء في الشرع الحنيف وهذا الدور كان يقوم به سلف هذه الأمة وخلفها من العلماء الربانيين. وأبدت الكتلة أسفها لانه لم نسمع بدور واضح لرابطة علماء المسلمين في الكويت أو لرابطة دعاة الكويت ولا دور واضح لكثير من الصامتين من حكماء أهل الكويت ولم نجد لهم رأياً في هذه الأزمة التي أخذت تزداد دون تفهم واضح من السلطة للشعب. وفي الختام أسأل الله عز وجل ان يحفظ الكويت وشعبها من مكروه وصلّى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

أصدرت كتلة العدالة بياناً صحافياً اسس حول ما يجري في الساحة السياسية قالت فيه: الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الخلق وسيد المرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين. أما بعد. فإننا نراقب ما يجري في البلاد على الساحة السياسية في الفترة الأخيرة من سيطرة أصحاب النفوذ والمصالح ومحاولة تأثيرهم على مصدر القرار مع وجود بعض المنتفعين من البطالة الفاسدة التي تريد العبث بمكتسبات الأمة من خلال دفعها بالعبث في آلية التصويت ليتسنى لها تمرير مخططاتها العنيفة في مصادرة مكتسبات الأمة ومقدراتها عبر بوابة مجلس الأمة.

وأهابت الكتلة في بيانها بالمشايخ والعلماء والمحققين والحكماء من أبناء الشعب الكويتي تحمل مسؤوليتهم الشرعية والتاريخية بإبداء ما تبرا به الذمة من النصح للأمة بعدم الابتعاد عن السلطة والوقوف كالتفرج بل المبادرة في القيام بالواجب بتوضيح